

Distr.: General  
9 July 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون  
البند ٧٦ (أ) من جدول الأعمال  
المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه ورقة موقف جمهورية  
فييت نام الاشتراكية فيما يتعلق بسيادة فييت نام على أرخبيل هوانغ سا (انظر المرفق).  
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة  
والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٧٦ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) لي هواي ترونغ  
السفير فوق العادة والمفوض  
الممثل الدائم لفييت نام  
لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

170714 160714 14-57172 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

سيادة فييت نام على أرخبيل هوانغ سا

ترفض جمهورية فييت نام الاشتراكية مطالبات الصين بالسيادة على أرخبيل هوانغ سا (الذي تسميه الصين "جزر شاشا"، والمعروف أيضا باسم جزر باراسيل) الواردة في مرفقي الرسالتين المؤرختين ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤ (A/68/887) و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/68/907) الموجهتين إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة، باعتبارها مطالبات لا أساس لها إطلاقا بحكم الواقع أو بحكم القانون. وتؤكد فييت نام أن المطالبات الصينية لا تقوم على أساس قانوني أو تاريخي.

فالوثائق التاريخية لا تتوافق ومطالبات الصين بالسيادة على أرخبيل هوانغ سا (جزر باراسيل).

وتشير الصين في رسالتها الأخيرة إلى بعض الوثائق باعتبارها أدلة تاريخية تؤكد "سيادة" الصين المزعومة على أرخبيل هوانغ سا التابع لفييت نام. غير أنه لا يمكن التثبت من صحة هذه "الوثائق" وهي تفتقر إلى الدقة وتفسرها الصين بطريقة تعسفية. والوثائق التي تشير إليها الصين لا تثبت بأي وسيلة كانت أن الصين أرست السيادة على أرخبيل هوانغ سا عندما كان هذا الإقليم أرضا مشاعا. وتبين السجلات التاريخية، على النقيض من ذلك، أن الصين أدركت أن سيادتها لم تمتد إلى أرخبيل هوانغ سا.

فعلى سبيل المثال، في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، عندما غرقت السفينتان بيلونا (Bellona) وأوميي مارو (Umeji Maru) في أرخبيل هوانغ سا ونهبهما صيادون صينيون، قالت السلطات الصينية في مقاطعة غواندونغ بالصين إن أرخبيل هوانغ سا جزر مهجورة لا تتبع للصين. ولم يكن الأرخبيل مرتبطا من الناحية الإدارية بأي مقاطعة تابعة لجزيرة هاينان بالصين كما أنه لم يقع في نطاق مسؤولية أي سلطة صينية. ولهذا الأسباب، رفضت الصين تحمل المسؤولية عن الحادث.

وفي المقابل، تقدم فييت نام علنا مواد تاريخية ذات حجية تثبت أن فييت نام أرست سيادتها على جزر هوانغ سا عندما كانت الجزر أرضا مشاعا. ومنذ القرن السابع عشر على الأقل، كانت أسرة وين الحاكمة لفييت نام تنظم أنشطة لاستغلال الموارد في جزر أرخبيل هوانغ سا وتجري قياسات بحرية وتسجل طرق الملاحة البحرية من أجل ضمان سلامة الملاحة البحرية للسفن الأجنبية عبر مياه أرخبيل هوانغ سا. وقد سُجِّلت هذه الأنشطة بدقة

في وثائق رسمية صدرت عن الأسر الفيتنامية الحاكمة في ذلك الوقت. ولا تزال الوثائق المذكورة محفوظة في فييت نام.

وبعد أن وقعت فرنسا وفييت نام معاهدي الحماية المؤرختين ١٥ آذار/مارس ١٨٧٤ و ٦ حزيران/يونيه عام ١٨٨٤ على التوالي، مارست فرنسا، باسم فييت نام، سيادة فييت نام على أرخبيل هوانغ سا على نحو مستمر وقدمت احتجاجات على تعديلات الصين. وقامت فرنسا بالعديد من الأنشطة لممارسة السيادة على أرخبيل هوانغ سا، بما في ذلك بناء وتشغيل المنائر ومحطات الأرصاد الجوية، وإنشاء هيئات منتدبة إدارية مرتبطة بمقاطعة تموا تهيين (أنام) كانت مسؤولة عن الأرخبيل، ومنح شهادات الميلاد للمواطنين الفيتناميين المولودين في الأرخبيل. وفي عام ١٩٠٩، انتهكت بعثة استكشافية قام بها القائد لي زهون انطلافا من مقاطعة غوانغدونغ بالصين السيادة التي كانت فييت نام قد أرستها تماما على أرخبيل هوانغ سا ومارستها فرنسا على نحو فعلي باسم فييت نام. واحتجت فرنسا، باسم فييت نام، على اقتحامات الصين لأرخبيل هوانغ سا، وأكدت من جديد أن فييت نام قد أرست السيادة تماما على أرخبيل هوانغ سا، وردا على مطالبات الصين بملكية أرخبيل هوانغ سا، طلبت فرنسا أن توافق الصين على تسوية المسألة من خلال التحكيم الدولي (المذكورة الشفوية المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٣٧ الموجهة من فرنسا إلى الصين)، ولكن الصين رفضت.

وفي عام ١٩٤٦، استغلت جمهورية الصين في ظل حكم تشان كاي - شيك، الحالة السائدة في نهاية الحرب العالمية الثانية، واقتحمت بصورة غير قانونية جزيرة بهو لام (وودي) بأرخبيل هوانغ سا. وفي عام ١٩٤٧، احتجت فرنسا على هذا الاقتحام غير القانوني وطلبت أن يتفاوض الطرفان ويسويان المسألة عن طريق تحكيم طرف ثالث، وهو ما رفضته جمهورية الصين مرة أخرى. وانسحب نظام تشان كاي - شيك من جزيرة وودي في وقت لاحق.

ولم تنقل المؤتمرات الدولية ملكية أرخبيل هوانغ سا إلى الصين.

فقبل نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدها، وضعت مسألة السيادة على أرخبيل هوانغ سا على جدول أعمال عدد من المؤتمرات الدولية. واعتمد مؤتمر القاهرة، الذي عقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣ بحضور فرانكلين د. روزفلت، رئيس الولايات المتحدة وونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، وتشان كاي - شيك، رئيس جمهورية الصين بيان القاهرة الذي استهدف إنهاء الإدارة اليابانية لجميع جزر منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي استولت عليها اليابان منذ الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ وإعادة الأقاليم الصينية الواقعة تحت الاحتلال الياباني إلى الصين، بما فيها مانجو، وتايوان، وبينغ هو.

ولم يأت تشان كاي - شيك، الذي مثل الصين في المؤتمر، على ذكر أرخبيلي هوانغ سا وتروونغ سا.

وأصدر مؤتمر بوتسدام، الذي عقد في الفترة من ١٧ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ١٩٤٥ بحضور قادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين، إعلان بوتسدام، الذي أكد من جديد بيان القاهرة. ومجددا، لم يذكر تشان كاي - شيك، ممثل الصين في المؤتمر، أي شيء على الإطلاق عن أرخبيلي هوانغ سا وتروونغ سا.

وقد حضر مؤتمر سان فرانسيسكو للسلام، الذي عقد في الفترة من ٤ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥١، ممثلو ٥١ بلدا، بما فيها فييت نام بوصفها عضوا في الاتحاد الفرنسي. وشارك تران فان هو، رئيس وزراء دولة فييت نام في المؤتمر بصفته رئيس الوفد الفيتنامي. وتناول المؤتمر مسألة أيلولة عدد من الأقاليم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي المؤتمر، قدم أندري غروميكو، رئيس وفد الاتحاد السوفياتي، مقترحا باسم الصين تضمن ١٣ بندا، من بينها اعتراف اليابان بسيادة جمهورية الصين الشعبية على بعض الجزر في البحر الشرقي (بحر الصين الجنوبي)، بما فيها أرخبيل هوانغ سا. ورفض المؤتمر المقترح الذي قدمه وفد الاتحاد السوفياتي بمعارضة ٤٦ صوتا مقابل ٣ أصوات مؤيدة وحالتي امتناع عن التصويت.

وبعد ذلك التصويت مباشرة، في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥١، جدد تران فان هو، رئيس وفد فييت نام، عند إلقائه كلمته أمام المؤتمر، التأكيد على سيادة فييت نام القديمة العهد على أرخبيلي هوانغ سا وتروونغ سا. ولم يحتج أي من البلدان الـ ٥١ المشاركة على تأكيد الوفد الفيتنامي سيادة فييت نام على هذين الأرخبيلين.

وذكر مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٤ بشأن مشكلة إعادة إحلال السلام في الهند الصينية أن الأطراف المعنية ستحترم استقلال فييت نام وسلامتها الإقليمية، التي كانت تضم أرخبيلي هوانغ سا وتروونغ سا الواقعين آنئذ تحت إدارة القوات الفرنسية والفيتنامية. ونظرا لأن الصين كانت أحد المشاركين في مؤتمر جنيف، فهي تدرك تماما هذه الواقعة ويجب أن تحترم الصكوك الدولية التي اعتمدت في المؤتمر.

وقد نصت المادة الأولى من اتفاقات باريس لعام ١٩٧٣ بوضوح على أن جميع البلدان يجب أن تحترم استقلال فييت نام وسلامتها الإقليمية. وفي ذلك الوقت، كان أرخبيل هوانغ سا وتروونغ سا تحت إدارة جمهورية فييت نام وشكلا جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفيتنامية.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، استخدمت الصين القوة العسكرية لاحتلال أرخبيل هوانغ سا بأكمله. وأصدرت حكومة جمهورية فييت نام والحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فييت نام بيانين للإعراب عن موقفيهما وللاحتجاج على تصرف الصين. وطلبت حكومة جمهورية فييت نام أن يعقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جلسة عاجلة بشأن استخدام الصين للقوة. وبموجب القانون الدولي لاكتساب الأراضي، لا يمكن لاستخدام القوة بغية احتلال أراض أن يوجد حقا في ملكيتها.

وقد انتهكت الصين مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بموجب القانون الدولي ولم تتمكن بالتالي من إرساء سيادتها على أرخبيل هوانغ سا.

وقامت الصين مرتين باجتياح أرخبيل هوانغ سا بصورة غير قانونية. فقد استغلت الصين انسحاب فرنسا من فييت نام وقامت في عام ١٩٥٦ باجتياح واحتلال الجزء الشرقي من أرخبيل هوانغ سا. وهذا أول احتلال دائم على الإطلاق تقوم به الصين لأي مكان في أرخبيل هوانغ سا، وهو ما أثار احتجاجات قوية من جمهورية فييت نام. وفي عام ١٩٥٩، أفشلت قوات جمهورية فييت نام محاولة قام بها جنود صينيون كانوا متنكرين في هيئة صيادين للرسو في الجزء الغربي من الأرخبيل. وألقي القبض على اثنين وثمانين "صيادا" صينيا. وقد حدثت عملينا الاجتياح كلتاهما بعد أن أعيد تأكيد سيادة فييت نام على أرخبيل هوانغ سا وتروونغ سا، من دون إبداء أي احتجاج في المؤتمرات الدولية المذكورة آنفا. وفي عام ١٩٧٤، استغلت الصين الحرب في فييت نام وقامت بالهجوم على أرخبيل هوانغ سا والاستيلاء عليه من حكومة جمهورية فييت نام. وهذه كانت المرة الأولى التي احتلت فيها الصين أرخبيل هوانغ سا بأكمله باستخدام القوة.

وبموجب القانون الدولي، يعد استخدام القوة بغية احتلال أراضي دولة أخرى ذات سيادة لاغيا ولا يمكن أبدا أن يشكل الأساس لمطالبة بالسيادة. وبالتالي، لا تزال سيادة فييت نام على أرخبيل هوانغ سا قائمة ولا يحل محلها الاحتلال الذي قامت به الصين بالقوة.

وفي مذكرة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ١٩٨٨، وهي وثيقة رسمية من وثائق وزارة الخارجية الصينية، أكدت الصين أيضا بوضوح مبدأ القانون الدولي القائل بأن "العدوان لا يمكن أن يمنح السيادة" على إقليم ما. وما من بلد في العالم يعترف بسيادة الصين على أرخبيل هوانغ سا.

ولم تعترف فييت نام قط بسيادة الصين على أرخبيل هوانغ سا.

وتقوم الصين عمدا بتشويه التاريخ وإساءة تفسيره عندما تشير إلى الرسالة الموقعة من رئيس الوزراء الراحل فام فان دونغ في عام ١٩٥٨ وغيرها من المواد والمنشورات الصادرة في فييت نام قبل عام ١٩٧٥ سعيا إلى دعم مطالباتها بملكية أرخبيل هوانغ سا. ولم تذكر الرسالة على الإطلاق السيادة على أرخبيل هوانغ سا وتروونغ سا. وكانت الرسالة تتعلق بالاستحقاقات البحرية، وليس بالمسائل ذات الصلة بالأراضي. وفي الواقع، تتناقض الاستنتاجات التي يمكن أن تستخلصها الصين اليوم من الرسالة مع بيانات الصين نفسها، بما فيها بيانات من الزعيم الصيني دينغ سياو بينغ نفسه.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، بعد ١٧ سنة من إصدار رئيس الوزراء الراحل فام فان دونغ الرسالة، قال الزعيم الصيني دينغ سياو بينغ للزعيم الفيتنامي لي دوان في بيجين إن "لدى الصين أدلة كافية لإثبات أن جزر شاشا (هوانغ سا) وجزر نانشا (تروونغ سا) تشكل جزءا من إقليم الصين منذ أمد بعيد. غير أن البلدان سيتباحثان لمعالجة هذه المسألة في وقت لاحق، تمشيا مع مبدأ التشاور الودي لحل الخلافات". وقد دُون البيان الذي أدلى به دينغ سياو بينغ بدقة في مذكرة لوزارة الخارجية الصينية مؤرخة ١٢ أيار/مايو ١٩٨٨ وهو يعكس فهم الصين بأن مسألة السيادة لم تكن قد سويت لصالح الصين من خلال أي بيان أو اتفاق سابق. وتطلب فييت نام أن تحترم الصين هذه الواقعة التاريخية وتنخرط بجدية في مفاوضات مع فييت نام بشأن أرخبيل هوانغ سا.